

**بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك**

**كلمة السفير إبراهيم عمر الدباشي
المندوب الدائم**

أمام مجلس الأمن

حول الوضع في ليبيا (إحاطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية)

نيويورك في، 2015/5/12

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيدة الرئيس،

يسعدني في البداية أن أهنئك على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأشكر صاحبة السعادة السيدة فاتو بن سودة، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على هذه الإحاطة الهامة.

تدرك السلطات الليبية أنها هي المسؤولة عن مكافحة الافلات من العقاب، وتحقيق العدالة على جميع الأراضي الليبية، وأن دور المحكمة الجنائية الدولية هو دور مساعد في إطار مبدأ التكامل بين القضاء الوطني والقضاء الدولي، وليس أمامنا سوى أن نعبر عن الإرتياح إزاء التعاون القائم واللقاءات التي جرت بين مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب النائب العام الليبي، وعزم الطرفين على تنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بإقتسام الأعباء.

والسلطات القضائية الليبية عازمة على الإيفاء بكل التزاماتها رغم الظروف الصعبة التي يعمل فيها الجهاز القضائي، وخاصة مكتب النائب العام والقضاة بسبب انعدام الأمن، الناتج عن سيطرة ميليشيات خارجة عن القانون على العاصمة منذ شهر أغسطس الماضي، وتقاسمها للنفوذ على أحياء المدينة، دون أي سلطة سياسية قادرة على أن تصدر لها الأوامر، أو تجبرها على احترام القانون وحقوق الانسان. وهذا الوضع أدى الى تأخير محاكمة المسؤولين في نظام القذافي، بما في ذلك سيف القذافي وعبدالله السنوسي.

ورغم الظروف الصعبة أثبتت السلطات الليبية قدرتها بشكل ملموس وفعال على ضمان إجراء محاكمة عادلة للمتهمين الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم الأكثر خطورة المرتكبة في ليبيا، حيث قطعت شوطاً كبيراً، بداية من أول إجراءات التحقيق بمعرفة النيابة العامة، وصولاً إلى مرحلة محاكمة المتهمين في جلسات علنية، راعت خلالها كافة الضمانات التي كفلتها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية للمتهمين. إلا أن سيطرة الميليشيات على السجون التي يحتجز بها المتهمين من مسؤولي النظام السابق الذين تشملهم قضية واحدة، وخاصة في طرابلس ومصراته، وعدم إمكانية تجزئة القضية بالدائرة الجنائية إستدعى تأجيل النظر في الدعوى إلى حين تهيئة الظروف المناسبة لإستئناف جلسات المحاكمة بما يضمن حماية حقوق المتهمين، وإجراء المحاكمات وفقاً للمعايير الدولية.

وفي هذا الصدد يؤكد مجلس النواب والحكومة المؤقتة من جديد إلتزامهما بكامل مسؤولياتهما في استعادة مؤسسات الدولة في العاصمة طرابلس، وبسط سلطة الدولة على مراكز الإعتقال والسجون الخاضعة حالياً لسيطرة الميليشيات، وإتخاذ كافة التدابير اللازمة

التي تكفل استئناف محاكمة عادلة لكافة المتهمين وفق مواثيق حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن.

كما يؤكدان عزمهما على تحقيق العدالة الجنائية ومحاكمة مرتكبي الجرائم، والمسؤولين عن تدمير المنشآت والأماكن العامة والخاصة، وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، منذ 15 فبراير 2011، بغض النظر عن مرتكب الجريمة والضحية. كما أنهما عازمان على جبر ضرر الضحايا وتحقيق المصالحة الوطنية، وعودة اللاجئين والمهجرين إلى بيوتهم.

السيدة الرئيس،،،

في الوقت الذي تشيد فيه السلطات الليبية بحرص محكمة الجنايات الدولية على ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الجنائية وملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، فأنها تؤكد على تمسكها بممارسة حقها وولايتها القضائية في محاكمة المتهمين وفقا لما تنص عليه التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، ومن بينها نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية.

كما تؤكد مرة أخرى على أن ممارسة ليبيا لولايتها القضائية الوطنية لا تعني عدم احترام قرارات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، أو عدم التعاون معها، بل تعني أننا سنستمر في الإجراءات القضائية الوطنية، وفي نفس الوقت نقوم بالإجراءات اللازمة لدى المحكمة لإقناعها بتغيير قراراتها التي لا نوافق عليها. والسلطات الليبية حريصة منذ العام 2011 على تعزيز التعاون مع المحكمة كجهة مكملة وداعمة للقضاء الليبي، وعقدت لقاءات عديدة بين مكتب المدعي العام للمحكمة ومكتب النائب العام الليبي، واتخذت بعض الإجراءات الملموسة والهامة التي تركز التعاون والتكامل بين القضاء الوطني وقضاة المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة الرئيس،

لا شك أن الهدف النهائي للمحاكمات هو مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة، وأن إجراء المحاكمات في ليبيا من شأنه أن يعزز هذا الهدف على الصعيد الوطني، باعتبار ليبيا المكان الذي وقعت فيه الجرائم المسندة للمتهم. ومن السهل حضور شهود الإثبات والنفي وتقديم الأدلة إضافة إلى أن القضية المتهم فيها سيف الإسلام القذافي تشمل عددا من مسؤولي النظام السابق وتجزئتها قد تؤدي إلى إفساد الأدلة وتضليل التحقيقات. كما أن إجراء المحاكمة في ليبيا تولد لدى الرأي العام الإحساس بالعدالة، وتكون حجر الأساس للمصالحة الوطنية وأمن البلاد واستقرارها.

لذا تجدد السلطات الليبية أملها في أن تعترف المحكمة الجنائية الدولية بولاية القضاء الليبي في محاكمة سيف القذافي، كما إعترفت بولايته في محاكمة عبد الله السنوسي.

ختاماً تجدد السلطات الليبية تطلعها إلى مزيد من الدعم من جانب مجلس الأمن لخلق الظروف المناسبة للشروع في تنفيذ وتعزيز حكم القانون في أقرب وقت ممكن. كما تتطلع إلى مزيد من التعاون والتكامل الإيجابي مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية في إطار السيادة الليبية. ونأمل أن يتم في حوار الصخيرات، بالمغرب الشقيق، التوصل الى إتفاق واسع بين المتحاورين لتشكيل حكومة وحدة وطنية، حتى لو قرر بعض المحاورين الإنسحاب لأي سبب من الاسباب، لأن استعادة مؤسسات الدولة في العاصمة، وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها هو الضمانة الوحيدة لوقف الجرائم وإنتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة للجميع.

وشكرا السيدة الرئيس